

دراسة: الإمارات ضمن أكثر 10 دول بالعالم يستخدم مواطنوها الـVPN



حلت السعودية والإمارات بين أكثر 10 دول بالعالم يستخدم مواطنوها الشبكات الافتراضية الخاصة «VPN»، والتي تستخدم في الدخول على مواقع الإنترنت المحجوبة، أو عند الرغبة في عدم الكشف عن الهوية.

وحسب تقرير حول استخدام «VPN» على مستوى العالم أجراه «GlobalWebIndex»، فإن 29% من مستخدمي الإنترنت السعوديين، و25% من مستخدميهم الإماراتيين يستخدمون تلك الشبكات.

وحسب القانون الاتحادي رقم (12) لعام 2012 الخاص بمكافحة جرائم الانترنت في الإمارات فقد يتعرض من يستخدمون VPN للسجن والغرامة التي تصل إلى 000,540 دولار لمحاولة التهرب من الرقابة والمراقبة.

وأشارت الدراسة إلى أن الوصول إلى محتوى الترفيه المحظور هو العامل الأساسي المحفز للمستخدمين الذين

شملهم الاستطلاع في مصر والإمارات والسعودية وتركيا.

وأشار الموقع إلى أن الأسواق الناشئة تهيمن على استخدام «VPN»، موضحاً أن إندونيسيا والهند تتصدران قائمة الأسواق العشرة، التي تتأثر بأعلى معدلات استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة، وذلك بنسبة 38% لكل منهما.

وفي التحليل الإقليمي لاستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة، حلت منطقة آسيا المحيط الهادي في المرتبة الثانية بنسبة 30% بين مستخدمي الإنترنت، ثم أمريكا اللاتينية بنسبة 23%، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 19%، بينما تمثل أوروبا وأمريكا الشمالية 17%.

وأشارت الدراسة إلى أن واحداً من كل أربعة مستخدمين للإنترنت حول العالم، استخدم شبكة «VPN» الشهر الماضي، وأن 77% منهم يشتركون المحتوى الرقمي كل شهر مما يدحض فكرة أن القرصنة هي المحرك وراء استخدام «VPN».

وفي حين أن الحفاظ على سرية الهوية أمر مهم لمستخدمي «VPN» في أمريكا الشمالية، تؤكد الدراسة أن الوصول إلى محتوى الترفيه المقيد جغرافياً لا يزال هو الدافع الأول لمستخدمي «VPN» في جميع المناطق الأخرى.

وخلال شهر شباط / فبراير الماضي أعلنت الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات في الإمارات عن حجب 4939 موقعاً إلكترونياً على شبكة الإنترنت أمام مستخدمي ومشركي قطاع الاتصالات بالدولة خلال عام 2017، مقابل حجب نحو 3829 موقعاً خلال عام 2016، بما في ذلك حجب عشرات المواقع الإخبارية خاصة على خلفية الأزمة الخليجية، أو ما سبقها من حجب مواقع منها مواقع "إيماسك" وشؤون إماراتية وموقع "الإمارات 71"، بالإضافة إلى مواقع عربية ودولية ومواقع لمنظمات مجتمع مدني.

وكان الائتلاف العالمي للحقوق والحريات اعتبر في تقرير له منتصف العام 2016 أن ما أورده الإعلام الإماراتي " بأن 81% من المواقع المحجوبة على الإنترنت يتعارض محتواها مع قيم المجتمع الإماراتي" مجرد مزاعم يشدد جهاز أمن الدولة الخناق من خلالها على حرية التعبير، تحت شعار الحفاظ على الحقوق والحريات.